

ميناء رفح البري

وزارة النقل
هيئة تنمية وتطوير
البنية التحتية

ورقة موقف (5)

حرب دون حقوق إنسان

هل تخلت وزارة التنمية الاجتماعية
عن الأشخاص ذوي الإعاقة؟

كانون الأول 2023

حرب دون حقوق إنسان

هل تخلت وزارة التنمية الاجتماعية عن الأشخاص ذوي الإعاقة؟

حول الحرب والإبادة:

تستمر حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال ضد قطاع غزة بغطاء ودعم غربي ودولي، ولم ينجح مجلس الأمن حتى الآن في فرض وقف إطلاق نار في ظل الفيتو الأمريكي، كما لم تؤد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تغيير ممارسات جيش الاحتلال التي ارتقت لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، حيث مست بكافة السكان المدنيين/ات والمنشآت المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

السلطة الفلسطينية بدورها، وقفت عاجزة أمام ما يجري، وعدا عن بعض التصريحات الخجولة والمشاركات الدبلوماسية المحدودة، والاجتماعات مع بعض المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين لم نر دوراً فاعلاً ومؤثراً في التصدي لكافة جرائم الاحتلال على المستوى الدبلوماسي والسياسي، وكذلك على المستوى الشعبي الذي جرى "تحييده" عبر تحييد المؤسسات العامة من خلال الإضرابات والتوقف عن العمل، والعمل عن بعد، وشاهدنا أداء حكومياً هزيباً يكاد يوصف "بالتخلي" الكامل عن المسؤوليات الملقاة على عاتقها في ظل هول وفداحة ما يجري.

بلغ عدد الشهداء حتى الآن 20302 شهيداً، فيما بلغ عدد الجرحى 56259 جريحاً، وبلغت عدد الوحدات المتضررة حوالي 308 ألفاً، ولكن هذه الأرقام أولية وغير نهائية، إذ ما يزال عدد كبير مفقوداً تحت ركام المنازل والمدارس والمستشفيات والمباني العامة، التي لم تسلم من القصف الوحشي من الاحتلال، وتعجز الجهات الرسمية عن متابعة وتوثيق أعداد الشهداء والجرحى. وبلغت أعداد النازحين/ات حتى اللحظة 1.9 مليون مواطن/ة، جلهم في مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث والمدارس الحكومية، وهذا يعني أن حوالي 85% من سكان القطاع قد نزحوا، وبعضهم نزح أكثر من مرة هرباً من القصف وبحثاً عن مكان أقل خطراً.

يظهر تقرير جديد أن حوالي 60% من المساكن والمباني في قطاع غزة قد تضررت بشكل كامل أو جزئي²، وأصبحت غير صالحة للسكن. أكثر من نصف مباني قطاع غزة غير صالحة للسكن، كما أن قصف المباني العامة والمقار الحكومية؛ بما يشمل المدارس الحكومية، ومدارس الأوتروا، والتي يتم استخدامها كملاجئ في حالة الحرب قد جعل كافة أراضي ومنشآت قطاع غزة غير آمنة.

¹ الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني آخر تحديث بتاريخ 2023/12/20. الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/0flao>.

² "13 ألفاً قتلى القصف الإسرائيلي في غزة... ودمار 60% من المباني"، *الشرق الأوسط*. (2023/11/20). الموقع الإلكتروني: <https://n9.cl/p4yh5>.

تهدف ورقة الموقف لتقديم مراجعة وتحليل للأداء الحكومي الفلسطيني، وتحديدًا لجهة أداء وزارة التنمية الاجتماعية تجاه توفير الحماية والخدمات للفئات المهمشة، وتحديدًا للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تحليل التصريحات الرسمية الصادرة عن الوزارة، إضافة لأي أوراق جرى إصدارها من قبلهم فترة حرب التطهير العرقي على القطاع.

مواقف الوزارة يجب أن تستجيب لحالات الطوارئ التي تتطلب تدخلاً مباشراً من قبل الوزارة في توفير الحماية، الدعم، الإرشاد، والمساعدات النقدية والعينية المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل تجريف كافة مقومات حياتهم/ن/وصمودهم/ن، وذلك من خلال البرامج العادية أو من خلال استحداث برامج طارئة مستجيبة وفاعلة في معالجة الاحتياجات الطارئة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أي دور لوزارة التنمية الاجتماعية!

وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة الرسمية المكلفة وصاحبة الواجب تجاه تطبيق قانون حقوق المعوقين (الأشخاص ذوي الإعاقة) رقم 4 لعام 1999، وهي الجهة المكلفة أيضاً بالتنسيق مع مختلف الوزارات لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة حقوقهم المنصوص عليها دون تمييز أو إقصاء أو تهميش. كما أن القانون وفقاً للمادة (9) نص على "على الدولة وضع الأنظمة والضوابط التي تضمن للمعوق (الشخص ذو الإعاقة) الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال والتمييز"³، وهذا يتضمن الحماية من العنف من قبل الاحتلال وإجراءاته، أو تسهيل متطلبات النجاة من عنف الاحتلال من خلال مجموعة من التدابير والتدخلات والبرامج والخدمات التي يفترض أن تقوم بتقديمها الوزارة، بما فيها الطارئة والمستجيبة لحالة الحرب.

تنص استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021 – 2023 على أن وزارة التنمية الاجتماعية تعتبر "قائد ومنسق ومنظم قطاع التنمية الاجتماعية بما يشمل ذلك من وضع السياسات والتوجهات، بالإضافة إلى مهام الرقابة والإشراف وتوفير الخدمات لأفراد الأسر الفقيرة، بغض النظر عن الجنس والعمر، والفئات المهمشة. من خلال 17 مديرية و15 مكتباً فرعياً لرعاية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأحداث والمرأة والشبيبة والفتيات"⁴، وهذا يعني بالضرورة توفير خدمات الحماية والرعاية والمواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة في الظروف الطبيعية وفي ظروف الحرب.

قُدّم الكثير من النقد والتحليل لدور وزارة التنمية الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتركز النقد في عدم تفعيل كافة بنود حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأخير إصدار القانون الجديد رغم مضي أكثر من 24 عاماً على القانون الأول. كما أن استراتيجيات وزارة التنمية غالباً ما تكون متواضعة ولا ترتقي لمعالجة ظروف حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وغالباً ما تبقى حبراً على ورق، إذ لم تقدم أي مراجعة مستقلة لمدى تحقيق أهداف ومؤشرات إستراتيجيات الوزارة بحيث تكون متاحة للمؤسسات الفلسطينية بما يسمح بتصحيح أوجه الخلل في عمل الوزارة.

³ "قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين،" *الوقائع الفلسطينية*، عدد 30 (1999): 39. الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/gfvka>.

⁴ تحديث استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021 – 2023 (رام الله: وزارة التنمية الاجتماعية، 2020). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/1ajwv>.

النقد لم يقتصر على الوثائق القانونية والرسمية، بل تجاوز ذلك لجهة البرامج والخدمات من ناحية عدم شمولها لكافة متطلبات واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم تغطيتها لكافة الخدمات، بل الاكتفاء بتقديم بعضها، وكذلك عدم تخصيص برنامج للحماية الاجتماعية يشمل المساعدات النقدية، الحماية، التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة⁵، رغم مرور عقود على تأسيس الوزارة وتمتعها بعدد كبير من الموظفين/ات الموزعين على المديریات والمكاتب الفرعية حد تعبير الوزارة.

تتساعد الأزمة الكارثية الإنسانية نتاج ما يمارسه الاحتلال من ممارسات إجرامية بحق المدنيين/ات بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد قمنا بمراجعة التصريحات الرسمية الصادرة عن مجلس الوزراء الفلسطيني، وتحديدًا في جلسته المنعقدة بتاريخ الرابع من كانون أول 2023، وقد قرر مجلس الوزراء "اعتماد إنشاء مركز لوزارة التنمية الاجتماعية في رفح والخاص بتوزيع المساعدات الإغاثية على أهلنا في قطاع غزة بالتعاون والتنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني."⁶ ولم يتم التأكد إن تم إنشاء هذا المركز أو إذا ما كان قد مارس مهامه، كما لا يشير القرار لأي خصوصية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما زار الجدلاي، وزير التنمية الاجتماعية، معبر رفح بتاريخ 2023/12/11 دون أن يبدي بأي تصريح خلال تلك الزيارة حول المركز أو دور الوزارة وفقاً للخبر المنشور على الموقع الرسمي للوزارة⁷.

في مقابلة سابقة مع وزير التنمية الاجتماعية جرت بتاريخ 2023/11/20 أي بعد بدء حرب الإبادة الجماعية بحوالي 43 يوماً، صرح فيها الجدلاي أن الاتحاد الأوروبي قد أبلغ الوزارة بشكل رسمي رفضه تحويل الأموال المخصصة "للعائلات الفقيرة" إلى قطاع غزة، وأن ما تبقى من موازنة برنامج المساعدات النقدية للعام الجاري 2023 حوالي 25 مليون يورو، والاتحاد يرفض بشكل رسمي تحويل هذه المبالغ أو جزء منها لصالح الفقراء والمحتاجين/ات والنازحين/ات هناك، كما الحكومات الإيطالية والنمساوية والسويدية والألمانية أوقفت مساعداتها الثنائية مع الوزارة، وهذا يعني تواطؤ الاتحاد الأوروبي مع الاحتلال من خلال عقاب الأسر الفقيرة، والتي يضم جزء منها الأشخاص ذوي الإعاقة.

أشار الجدلاي في المقابلة السابقة أن وزارة التنمية تمول 52% من برنامج المساعدات النقدية للأسر الفقيرة مقابل تمويل الاتحاد الأوروبي 48% من قيمة المساعدات⁸، ولكن الوزير لم يكشف إن كانت الوزارة قد قامت باستبدال تحويل الاتحاد الأوروبي للقطاع بتحويل من أموال الوزارة التي تأتي من الموازنة العامة، والممولة من الضرائب الفلسطينية، أي أن إلقاء اللوم على الأوروبيين، وهو في مكانه، لا يعفي الوزارة من مسؤولياتها تجاه الفئات التي تعمل لخدمتها، وتحديدًا الأشخاص ذوي الإعاقة.

⁵ فراس جابر وسعي الطرمان، دراسة غير منشورة: حماية النساء ذوات الإعاقة من العنف: إبعاد وتهميش دراسة حول: الخدمات المقدمة للمعنفات من النساء ذوات الإعاقة (رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2020).

⁶ قرارات مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 2023/12/4. الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/v9y9sr>.

⁷ "بمشاركة مجدلاي: وفد من مجلس الأمن يصل مطار العريش لتفقد المساعدات الإنسانية لغزة" وزارة التنمية الاجتماعية (2023/12/12). الموقع الإلكتروني:

<https://n9.cl/xco5l>.

⁸ "وطن تسائل وزير التنمية الاجتماعية د. أحمد الجدلاي، "وكالة وطن للأخبار (2023/11/20). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/0vemt>.

أكد المجلداني في مقابلته أن الوزارة في الفترة الأولى صرفت بحدود 33 مليون شيكل من خلال المساعدات التي قدمت، وقامت بتوزيع مساعدات نقدية بما يعادل 200 دولار على 7500 عائلة بالشراكة مع الإغاثة الكاثوليكية، و4000 عائلة مع المجلس النرويجي للاجئين، وحوالي 3000 عائلة مع جمعية الإغاثة الدولية، هذا إضافة لـ 500 طرد غذائي مع جمعية الوفاق لجمعية إغاثة الطفل، وهدمت حوالي 850 ألف وجبة غذائية ساخنة ولديهم حالياً حوالي 10 آلاف طرد غذائي بمواد غذائية أساسية، إضافة لما يعادل 450 ألف وجبة غذائية بالتعاون مع قطر الخيرية⁹. أرقام المساعدات النقدية المقدمة لحوالي 14500 عائلة لمدة شهر واحد، إضافة للطرود الغذائية والوجبات الساخنة بما مجموعه 33 مليون شيكل كمساهمة من الوزارة في تغطية بعض الاحتياجات مؤشر على ضعف وقلة ما تم تقديمه مقارنة بالاحتياجات الفعلية، وغياب خطة طوارئ واضحة وممنهجة، بل اكتفت بتقديم المساعدات غير المنتظمة، متبينة نهجاً إغائياً كغيرها من المنظمات بدلاً من النهج التنموي الشمولي الذي يرتقي لدورها كوزارة، ناهيك عن أي الوزير لم يتحدث بتاتاً عن الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم/ن المالية والغذائية والصحية وغيرها، أي بقي نهج الوزارة عاجزاً عن التقاط متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهم/ن من الفئات الأكثر تأثراً بمآسي حرب الإبادة الجماعية.

أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ السابع من كانون أول لعام 2023 ورقة موقف قدمت فيها رصداً لانتهاكات وجرائم الاحتلال ضد المدنيين والأشخاص ذوي الإعاقة، وحللت فيها صنوف هذه الانتهاكات بما فيها انتهاك الحق في الحياة، الحق في الصحة، الوصول للغذاء والماء، وعدد آخر من الانتهاكات، كما قدمت الورقة مجموعة من المطالب المتعلقة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة للجهات الدولية،¹⁰ ولكنها قد فشلت في تقديم أي تصورات لتدخلات الوزارة الطارئة لتوفير الحماية، الغذاء والدواء، والملجأ الآمن، أي أن الوزارة قد رأت دورها منحصراً في عرض المطالب عوضاً عن تدبير الاحتياجات!

إن غياب تواصل الجهات الرسمية مع الأشخاص ذوي الإعاقة وبشكل خاص وزارة التنمية الاجتماعية يعد مؤشراً على غياب الاهتمام الرسمي بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم/ن من الفئات المهمشة، تكرر هذا الغياب خلال فترة الطوارئ عام 2020 عقب انتشار جائحة كورونا، فأظهر مسح أجراه مرصد السياسات وجمعية نجوم الأمل مع ما يقارب 350 امرأة ذات إعاقة في الضفة وقطاع غزة عدم وجود أي تواصل من أي نوع من الجهات الرسمية معهن،¹¹ وفي دراسة أخرى أجراها الشريكان خلال عدوان الاحتلال على القطاع عام 2021 مع 116 من النساء ذوات الإعاقة أكدت الغالبية العظمى منهن عدم تواصل أي من الجهات الرسمية العاملة في مجال الحماية معهن بما فيها وزارة التنمية الاجتماعية،¹² تكرر الأمر أيضاً خلال العدوان الذي شنّه الاحتلال في آب العام الماضي، إذ كشف مسح سريع أجراه الشريكان عن عدم قيام أي من الجهات الحكومية بالتواصل مع الغالبية الساحقة من الأشخاص ذوي الإعاقة لأي سبب خلال فترة العدوان وذلك بنسبة بلغت 99.2%.¹³ كما كشفت

⁹ المرجع السابق.

¹⁰ ورقة موقف صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية تجاه ضرورة توفير الحماية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة زمن الحرب (رام الله: وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

¹¹ ورقة موقف: الاستجابة الرسمية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء ذوات الإعاقة (رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2020). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/2i800>.

¹² إباد الكرنز، دراسة غير منشورة: نساء منسيات: دراسة حول واقع النساء والفتيات ذوات الإعاقة خلال العدوان الأخير على قطاع غزة (رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2021).

¹³ ورقة موقف: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء العدوان الاحتلال على قطاع غزة (رام الله: جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2022). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/4la3y>.

النتائج الأولية لرصد خاص يعمل عليه الشريكان حالياً عن عدم تواصل أي من الجهات الرسمية بما فيها وزارة التنمية الاجتماعية مع أي من المبحوثين/ات والذين بلغ عددهم/ن 40 شخصاً.

أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة: كارثة متكررة!

عمل مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية وجمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة على تنفيذ رصد خاص حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة في ظل حرب الإبادة الجماعية المرتكبة في القطاع، وما زال الرصد يواجه صعوبات هائلة في الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء ذوات الإعاقة في ظل انقطاع الاتصالات والإنترنت، وفي ظل الظروف المعيشية هائلة الصعوبة عليهم. وقد تبين من النتائج الأولية لهذا الرصد أن:

- 100% من احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تتمحور حول الغذاء والدواء، والملابس.
- ما نسبته 75% من الأشخاص ذوي الإعاقة المبحوثين/ات قد نزحوا من بيوتهم، وجزء منهم نزح أكثر من مرة، فيما وصلت عدد مرات النزوح لدى البعض إلى 6 مرات.
- ما نسبته 22.5% قد فقدوا بيوتهم تماماً نتيجة الهدم الكلي للمنازل.
- ما نسبته 30% تعرضت بيوتهم للهدم الجزئي نتيجة قصف الاحتلال.

هذه النسب والأرقام لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من الواقع المعقد والمعاناة المضاعفة للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال ضد قطاع غزة، إذ نجد امرأة ذات إعاقة تتحدث عن أوضاعها "عندي 3 أبناء ذوي إعاقة، بنت إعاقة سمع ونطق، وشب عنده شظية من حرب 2021، له علاج لفيت كل دير البلح عشان القى الدواء ما في، وأصلاً ما معي مصاري خلصوا، وابني الثاني عنده شلل نصفي بدي ناس تساعدو يقعد أو يقوم ما بعرف ينام على الأرض، كان بالبيت ينام على سرير ولكن البيت انقصف ما بعرف حتى لو خلصت الحرب وين بدي أروح"¹⁴.

نجد أن الوزارة لم تستطع الوصول لهذه العائلة التي لديها ثلاث أشخاص ذوي إعاقة، وتحديداً لجهة تأمين مساعدات نقدية ودواء، وحتى مكان أمن وموأم، وأكد محمد العربي منسق شبكة الأجسام الممثلة للإعاقة في قطاع غزة: "يذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقة منذ شهرين لم يحصلوا على مخصصاتهم من الشؤون الاجتماعية حتى أنهم لم يتقاضوا أي مخصصات من ما قبل الحرب بشهرين، وبالتالي حتى إن توفرت مثلاً هذه الاحتياجات في السوق لا يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة شراءها، ولا أحد يضع احتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة بعين الاعتبار كنا مهمشين قبل الحرب وخلالها وسنبقى مهمشين بعدها"¹⁵. وخلال عدوان عام 2021 والذي ترافق مع أزمة كورونا تأخرت وزارة التنمية الاجتماعية بصرف المستحقات النقدية

¹⁴ مقابلة مع إحدى النساء ذوات الإعاقة، بتاريخ 27 تشرين الثاني 2023.

¹⁵ مقابلة مع محمد العربي منسق شبكة الأجسام الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، بتاريخ 7 كانون الأول 2023.

أيضاً، فعلى الرغم من أن هذه المستحقات تصرف مرة كل ثلاثة شهور لم تصرف إلا مرة واحدة خلال تسعة شهور، وتستفيد من هذه المخصصات 79629 أسرة في قطاع غزة.¹⁶ يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة من البطالة، وقلّة الدخل، والتمييز، ومن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وكل هذه الظروف تتضاعف بمديات هندسية خلال حرب الإبادة الجماعية، ويترافق ذلك مع غياب الجهة المكلفة والمسؤولة عن حمايتهم عن التواصل المباشر معهم، وتوفير الاحتياجات الضرورية والعاجلة، إضافة إلى ذلك مساعدتهم في التنقل والإجلاء لأماكن قد تكون أكثر أمناً. هذا الفراغ الذي تتركه الوزارة ملحوظ وواضح، فكما ذكرنا سابقاً لم نجد أي برنامج أو مبادرة أطلقتها الوزارة تخص الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الحرب.

يتعرض الفلسطينيون/ات في قطاع غزة لإبادة جماعية يتم استخدام كافة أدوات القتل والتدمير الممنهج فيها، أدت إلى تجريف كافة مقومات العيش والصمود داخل القطاع، الأمر الذي استدعى وصف القطاع كمكان "غير قابل للحياة"، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن القطاع كان سابقاً بحال أفضل، بل كان يتدبر أموره بفتات ما يسمح بمروره نتيجة حصار مفروض من جهتين. هذه الأوضاع غير الإنسانية ساهمت في جعل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بالغة الصعوبة والاستنزاف لمحاولة تدبر أمورهم/ن، خاصة في ظل تخلي الجهات الرسمية عن مسؤوليتها تجاههم/ن، وأدت حرب الإبادة الجماعية لتضع الأشخاص ذوي الإعاقة في صلب أهدافها، خصوصاً مع ضعف توفر متطلبات صمودهم/ن وإجلالهم/ن ونزوحهم/ن، الأمر الذي عنى وضع حياتهم على المحك سواء ببقائهم في منازلهم أو هروبهم من القصف المدمر والقاتل.

توجب على وزارة التنمية الاجتماعية، إعلان موقف واضح وصريح من تجميد ورفض الاتحاد الأوروبي تحويل أموال المساعدات النقدية إلى العائلات الفقيرة في القطاع، فمن يقف مع الاحتلال ويساهم في قتل الفلسطينيين/ات يجب التعامل معه على نحو مغاير وواضح، ولكن هذا لا يبرر ولا يفسر عجز وتقصير وإهمال الوزارة لمسؤولياتها القانونية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات، من خلال الخروج بخطة طوارئ واستجابة تساهم في تخفيف مآسي الحرب عنهم/ن، وتسندهم بشكل مباشر بالمساعدات النقدية والعينية، ومن خلال التدخلات النفسية الاجتماعية، والمساهمة المباشرة في توفير ملاجئ آمنة موائمة.

يدعو الشركاء وزارة التنمية الاجتماعية إلى تولي مسؤولياتها تجاه كافة الفئات المهمشة، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وإطلاق خطة استجابة طارئة دون تأخير، وتجنيد الأموال لحماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وكما نشدد على ضرورة إنهاء التعامل مع الاتحاد الأوروبي الذي كشف عن سلوكه الاستعماري العميق.

¹⁶ "بيان صحفي: مركز الميزان يطالب بالإسراع في صرف المساعدات النقدية للعائلات الفقيرة" مركز الميزان لحقوق الإنسان (24 آب 2021). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/ntd6f>